E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/CN.17/1997/20
3 April 1997
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة التنمية المستدامة

الدورة الخامسة

٧-٢٥ نيسان/أبريل ١٩٩٧

البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت*

الأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة لغرض إجراء استعراض وتقييم شاملين لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١

رسالة مؤرخة ١٩ آذار/مارس ١٩٩٧ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لكندا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم التقرير المرفق بشأن المحفل الحكومي الدولي المعني بالسلامة الكيميائية، بلغات الأمم المتحدة الرسمية الست. وهو يمثل التقرير المرحلي للرئيس عن السنوات ١٩٩٤-١٩٩٧. وقد عُقدت الدورة الثانية للمحفل في أوتاوا بكندا في شباط/فبراير ١٩٩٧، بدعوة من حكومة كندا.

والمحفل ترتيب غير مؤسسي يدرس فيه الأعضاء جميع الجوانب المتعلقة بتقييم مخاطر المنتجات الكيميائية وإدارتها، في إطار الفصل ١٩ من جدول أعمال القرن ٢١.

وسيكون من المفيد كثيرا أن يعمم هذا التقرير بوصفه وثيقة رسمية من وثائق لجنة التنمية المستدامة في دورتها الخامسة المعقودة في الفترة من ٧ إلى ٢٥ نيسان/أبريل. وتقترح كندا أن يتم النظر في توصيات المحفل في إطار التحضير للدورة الاستثنائية للجمعية العامة المقرر عقدها في حزيران/يونيه ١٩٩٧.

(توقيع) روبرت ر. فاولر
السفير
والممثل الدائم

* E/CN.17/1997/1.

090497 080497 080497 97-09100

IFCS

المحفل الثاني

الدورة الثانية
للمحفل الحكومي الدولي المعني بالسلامة الكيميائية

المعقودة في أوتوا بكندا
من ١٠ الى ١٤ شباط/فبراير ١٩٩٧

****

التقرير المرحلي للرئيس
١٩٩٤-١٩٩٧

تقدمه كندا نيابة عن المحفل الحكومي الدولي المعني بالسلامة الكيميائية

التقرير المرحلي للرئيس
ملخص

١- أُنشئ المحفل الحكومي الدولي المعني بالسلامة الكيميائية (المسمى من الآن فصاعدا "المحفل") في سنة ١٩٩٤ استجابة لتوصيات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. والمحفل عبارة عن آلية لتعزيز تقييم مخاطر المواد الكيميائية وإدارتها على نحو سليم بيئيا.

٢- والمحفل أيضا ترتيب غير مؤسسي يجتمع بموجبه ممثلو الحكومات والمنظمات الدولية والمنظمات الحكومية الدولية ومجموعة واسعة من المنظمات غير الحكومية للنظر في جميع الجوانب المتعلقة بتقييم مخاطر المواد الكيميائية وإدارتها. وينصب التشديد على المشاركة الكاملة والمفتوحة لكافة الشركاء علما بأن النتيجة المتوخاة هي سير أعمال المحفل بناء على توافق الآراء.

٣- اعتمد المحفل في اجتماعه الأول توصيات مفصلة بشأن أولويات العمل قصد التنفيذ الفعال للجهود الوطنية والدولية في المجالات البرنامجية الستة الواردة في الفصل ١٩ من جدول أعمال القرن ٢١. واستعرض المحفل في اجتماعه الثاني المنعقد في شباط/فبراير سنة ١٩٩٧ انجازاته ولاحظ المجالات التي لم يُحرز فيها تقدم ملموس أو لم يُحرز فيها تقدم على الإطلاق بشأن التوصيات وذلك بغية رسم توجيه للسنوات الثلاث المقبلة.

٤- وعلى العموم، كان مستوى التقدم الذي تم إحرازه مشجعا للغاية، حيث تم تحقيق أهداف تقييم المواد الكيميائية كما أن النظام العالمي لتنسيق وتصنيف المواد الكيميائية يُحرز تقدما ملموسا. وتساعد العديد من المبادرات الجديدة على تحسين تبادل المعلومات بشأن المواد الكيميائية، وللمحفل أيضا تأثير جيد على عدد من أنشطة الحد من مخاطر المواد الكيميائية كما أنه قام بتعزيز إعداد موجزات بيانية وطنية شاملة التي تعزز قدرات البلدان في مجال إدارة المواد الكيميائية. وقد تم إنشاء آلية دولية جديدة للتنسيق بين المنظمات الدولية والمنظمات الحكومية الدولية والبرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية.

٥- بيد أن الطريق مازال طويلا حيث ان هناك أعمالا كثيرة لم تنجز بعد. إن التزام الحكومات بأهداف المحفل لم تُترجم إلى مشاركة ودعم فعالين لمبادرات المحفل، حيث تحتاج العديد من الدول الى إنشاء بنية تحتية أقوى تُعنى بالإدارة الفعالة لمخاطر المواد الكيميائية. ولم يصل مستوى مساهمات المشاركين المالية الى الحد المطلوب لتقديم دعم طويل الأجل إلى أمانة المحفل وضمان المشاركة الكاملة للبلدان النامية.

٦- ويوفر المحفل آلية شاملة فريدة من نوعها لتنسيق النشاط العالمي المتعلق بالمواد الكيميائية. وبفضل طبيعته غير المؤسسية ومشاركة مجموعة واسعة من الأطراف، يستطيع المحفل بصورة منحوظة تقديم الأجوبة والتقييم بشأن المشاكل الصحية والبيئية التي تثيرها المواد الكيميائية. لقد قطع المحفل شوطا كبيرا ويحتاج الآن الى **التزام كافة الأطراف** بالسعي نحو تحقيق هدف إدارة المواد الكيميائية على نحو سليم بيئيا، خاصة كما هو وارد في جدول أعمال القرن ٢١.

إن المحفل الحكومي الدولي المعني بالسلامة الكيميائية (المحفل):

يؤكد من جديد على أهمية الفصل ١٩ من جدول أعمال القرن ٢١ ولذلك يوصي الدورة الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة بما يلي:

- أن تقر بأن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية أساسية للتنمية المستدامة وركيزة من ركائز صحة الإنسان والسلامة وحماية البيئة وإحراز النجاح فيما يتعلق بالفصول الأخرى من جدول أعمال القرن ٢١.

- أن تقر بأن المحفل الحكومي الدولي المعني بالسلامة الكيميائية، الذي أنشئ استجابة لطلب الحكومات المشاركة في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، قد تبلور ليصبح الإطار الشامل لوضع ودعم استراتيجيات وشراكات دولية بين الحكومات الوطنية والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية للإدارة السليمة للمواد الكيميائية وذلك من خلال عملية التوصل الى توافق الآراء.

- أن تقر بأن الحكومات وحدها لا يمكن أن تضمن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية. فهناك دور حرج يجب أن تلعبه جهود الصناعة الطوعية للعناية المسؤولة والإدارة الجيدة للمنتوجات والجهود الجماعية وجهود الضغط الذي يجب أن تقوم بها منظمات العمل والمنظمات غير الحكومية للمصلحة العامة والعمل الخاص للمنظمات العلمية والمنظمات الحكومية الدولية. فالإنجازات الكبيرة لا تتحق إلا عندما تتظافر جهود كافة الأطراف في إطار شراكة.

- أن تقر بأنه قد تم إحراز تقدم ملحوظ بفضل التعاون بين الشركاء في تحقيق أهداف الفصل ١٩، وعلى الأخص فيما يتعلق بما يلي:

  - تحديد المخاطر التي تهدد صحة الإنسان والبيئة والناتجة عن الملوثات العضوية الثابتة ؛
  - تعجيل التقييم الدولي لمخاطر المواد الكيميائية ؛
  - تنفيذ الإجراءات الطوعية عند التفاوض حول الصك القانوني الملزم للموافقة المسبقة عن علم ؛
  - إعداد سجلات إطلاق الملوثات ونقلها ؛
  - السير نحو نظام منسق عالميا لتصنيف المواد الكيميائية وتمييزها بالبطاقات ؛
  - دعم المبادرات التي من شأنها أن تقلص الإعتماد على استخدام المواد الكيميائية (مثل مكافحة الآفات المتكاملة ؛
  - والشروع في معالجة مشاكل مخزونات المواد الكيميائية المتروكة.

ورغم التقدم المحرز، ثمة أعمال كثيرة لم تنجز بعد وسيظل ذلك من الأولويات التي يجب الإهتمام بها حتى بعد عام ٢٠٠٠.

- أن تقر بان البحوث العلمية ستستمر في اكتشاف حقائق جديدة وستؤدي الى فهم أكبر لآثار المواد الكيميائية على صحة الإنسان والبيئة. وخير دليل على ذلك حجم البحوث العلمية التي تتكاثر بسرعة والتي تشير الى أن العديد من المواد الكيميائية قادرة على التأثير على وظائف الجسم التي تتحكم فيها الغدد الصماء. فثمة حاجة الى معالجة مثل هذه القضايا عن طريق البحث الذي يُفضي الى اتخاذ اجراءات استراتيجية لمعالجة هذه المخاطر.

- أن تعترف بالدور الطلائعي لتلك الحكومات والمنظمات التي دعمت عمل المحفل عن طريق جمع شمل الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ودعم البلدان والمنظمات التي ساهمت بسخاء عن طريق تقديم المساعدة الى الحكومات التي تحتاج الى المشاركة. أما باقي البلدان والمنظمات، فهي مدعوة الى المشاركة في تعزيز الإدارة السليمة للمواد الكيميائية عن طريق تبرعات مالية أو مساهمات معنوية.

- أن توصي بأن يضمن المانحون، بما فيهم بنوك التنمية المتعددة الأطراف، بأن تشمل سياسات التنمية والإستثمارات في البرامج والمشاريع التي تُعنى بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية دعم بناء القدرة للدول النامية والدول التي يمر اقتصادها بمرحلة انتقالية وذلك لضمان إدارة المواد الكيميائية على نحو سليم بيئيا.

- أن توصي بأن تكون الحكومات الوطنية قائدة في ميدان تعزيز جهود كافة الشركاء الرامية الى ايجاد طرائق مبتكرة لتوفير الموارد اللازمة للإدارة السليمة للمواد الكيميائية. وعلى الأخص، يجب التشديد على تحسين السلامة وترويج تكنولوجيا أكثر نظافة واعتماد مفاهيم للوقاية من التلوث وبناء القدرة.

التقرير المرحلي للرئيس

أولا: مقدمة

٧- أصبحت المواد الكيميائية من ضروريات المجتمع الحديث، بيد أن استخدامها قد يؤدي الى أخطار تهدد صحة الإنسان والبيئة. فينبغي الحد من هذه الأخطار وإدارتها في جميع أنحاء العالم بأفضل طريقة من حيث الإستدامة وفعالية التكلفة. وقد برز مفهوم المحفل الحكومي الدولي المعني بالسلامة الكيميائية أثناء التحضيرات لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. وقد تمت بلورة هذا المفهوم وتطويره في اجتماع الخبراء المعينين حكوميا المنعقد في لندن في سنة ١٩٩١. واقترح هذا الإجتماع إنشاء محفل حكومي دولي معني بتقييم وإدارة أخطار المواد الكيميائية لتعزيز إدارة المواد الكيميائية على نحو سليم بيئيا.

٨- أعاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية تأكيد التوصيات الواردة في الفصل ١٩ من جدول أعمال القرن ٢١، التي أدت بدورها الى عقد الإجتماع الأول للمحفل في سنة ١٩٩٤ واعتماد صلاحياته وأوليات العمل. وهذه الأخيرة هي بمثابة استفاضة وتحديد للمجالات البرنامجية الستة الواردة في الفصل ١٩ كما أنها تعرض الأهداف المفصلة والقابلة للتحقيق على الحكومات الوطنية والمجتمع الدولي. وتم الإقرار بصورة مطلقة بالدور الذي تلعبه الحكومات في تحقيق هذه الأهداف والتشديد على منافع التعاون الإقليمي في عملية التنفيذ.

٩- وعقد الفريق العامل ما بين الدورات التابع للمحفل، والذي تم إنشاؤه لضمان الإستمرارية والتوجيه في فترة ما بين اجتماعات المحفل، اجتماعين: الأول في بروج سنة ١٩٩٥، والثاني في كامبيرا سنة ١٩٩٦. ويتألف الفريق من ٣١ بلدا. وشاركت العديد من البلدان الى جانب المنظمات غير الحكومية والمنظمات الحكومية الدولية بنشاط في الإجتماعين. وانعقد الإجتماع الثاني للمحفل في أوتوا في شباط/فبراير ١٩٩٧ بدعوة من حكومة كندا.

الغرض والوظائف

١٠- المحفل الحكومي الدولي المعني بالسلامة الكيميائية ترتيب غير مؤسسي يجتمع بموجبه ممثلو الحكومات والمنظمات الدولية والمنظمات الحكومية الدولية ومجموعة واسعة من المنظمات غير الحكومية للنظر في جميع الجوانب المتعلقة بتقييم مخاطر المواد الكيميائية وإدارتها. ويهدف المحفل الى التوصل الى توافق الآراء بين المجموعات بغية تنفيذ الفصل ١٩ من جدول أعمال القرن ٢١. والغرض من المحفل هو توفير التوجيه في مجال السياسة ولإستراتيجيات لتحقيق تنسيق أفضل، مع التشديد بصفة خاصة على المجموعات الإقليمية ودون الإقليمية لمعالجة مثل هذه القضايا. وليس للمحفل التفويض ولا الموارد لتنفيذ التوصيات الصادرة عنه. فهذا يبقى في نهاية المطاف من اختصاص الحكومات والمشاركين الآخرين في المحفل.

١١- رغم أن المحفل يولي عناية خاصة بالفصل ١٩ من جدول أعمال القرن ٢١، فإن مجالات أنشطته متعددة. فجميع القضايا التي تتعلق بمخاطر المواد الكيميائية تدخل ضمن اختصاصات المحفل. وهذا يعني أنه بالإمكان استكشاف وتطوير الروابط بين المجالات البرنامجية للفصل ١٩ أو بين القضايا الأخرى من جدول أعمال القرن ٢١، مثل النفايات الخطرة أو صحة الإنسان.

١٢- تشمل وظائف المحفل تحديد الأولويات المتعلقة بجميع جوانب السلامة الكيميائية سواء الصحية منها أو البيئية، وتعزيز آليات التنسيق على الصعيدين الوطني والدولي. وحددت أولويات العمل المعتمدة في سنة ١٩٩٤ ثلاث وأربعين توصية محددة، بعضها مصحوب بمواعيد استحقاق الأهداف، من أجل إدارة المواد الكيميائية على نحو سليم بيئيا. وتتحمل الحكومات المسؤولية الأولى بشأن تنفيذ هذه التوصيات غير أنه من الأكيد أن التنسيق الوثيق بين الهيئات الدولية والمنظمات غير الدولية أساسي لنجاح هذه العملية.

١٣- ويهدف المحفل الى إشعار كل الأطراف بالمسؤولية العالمية اتجاه تحقيق ادارة المواد الكيميائية على نحو سليم بيئيا. وسيؤدي التحديد الواضح للأهداف ومواعيد استحقاق الأهداف الى توضيح مستوى إنجاز الحكومات والى تعزيزه إذا كانت الأهداف عملية وقابلة للتحقيق، فمن شأن هذا الوضوح أن يخدم المصلحة العامة.

نقاط قوة المحفل

١٤- لا تتواجد المرونة والقدرة على التكيف التي يتميز بها المحفل بفضل طبيعته غير المؤسسية وصلاحياته العامة والشاملة إلا في بعض المنظمات الدولية. ورغم أن حق التصويت مقصور على الحكومات فقط، فمن الناحية العملية، أدى التشديد على المشاركة الكاملة لكافة المشاركين الى وضع صيغة عمل تقوم على توافق الآراء. وأسفرت شفافية إجراءات العمل والحاجة الى المشاركة الكاملة لكافة المشاركين عن بروز نهج فريد في التعامل مع قضايا السلامة الكيميائية العالمية. وسيتم جمع وجهات نظر كافة الجهات المعنية مما سيُعطي زخما كبيرا للاستعلامات والتوصيات التي يتوصل اليها المحفل.

١٥- ويتمشى هذا النهج بصفة كاملة مع المبدأ الأساسي لمشاركة المتجسد في روح جدول أعمال القرن ٢١، لاسيما في الفصل ٢٧ منه. إن الإقرار المطلق للدور الذي تلعبه جميع قطاعات المجتمع - بما في ذلك الحكومات والشركاء الإجتماعيين وقطاع الصناعة والمنظمات العلمية والمجموعات البيئية ومجموعات المصلحة العامة - في تشجيع الإدارة السليمة لأخطار المواد الكيميائية عامل أساسي في آلية عمل المحفل.

١٦- أدى النهج العملي في إعداد التوصيات على أساس إقليمي إلى بروز عدد من الإجتماعات في المناطق الإقليمية حتى يتسنى هذه الإجتماعات النظر في في جميع جوانب القضايا المطروحة. وقد استفادت هذه العملية الى حد كبير من الإهتمامات الإقليمية التي كانت جلية أثناء انتخاب أعضاء مكتب المحفل وبدان الفريق ما بين الدورات.

ثانيا: الإنجازات المحققة بشأن أولويات العمل

١٧- استنادا الى تحليل التوصيات الفردية التي تم تحديدها في إطار أولويات العمل للمحفل الأول المنعقد في سنة ١٩٩٤، تم تحقيق مستوى مشجع من النجاح في العديد من المجالات. بيد أن هذا النجاح غير موحد لا بالنسبة للمجالات البرنامجية فحسب بل حتى بالنسبة لمناطق معينة في العالم. وتُركز اللمحات التالية على المواضيع التي لعب فيها المحفل دورا رئسيا من حيث الشروع في إنجاز الأعمال المطلوبة. وفي بعض المناسبات كان تواجد المحفل سببا وحافزا للقيام بمبادرات عالمية بشأن السلامة الكيميائية.

١٨- إن تنفيذ أولويات العمل، هي أولا وقبل كل شيء، مسؤولية تقع على عاتق الحكومات. ومع ذلك لم يكن من السهل على أمانة المحفل أن تجمع المعلومات المطلوبة من الهيئات الوطنية. وهذا بلا شك مجال يتطلب إدخال تحسينات عليه. وفي هذا المضمار، كانت المساعدة التي قدمتها الأفرقة العاملة الإقليمية مهمة للغاية، لذلك ينبغي تعزيز دورها في جمع المعلومات.

١٩- رغم أن المحفل قد أقر، من الوهلة الأولى، بأهمية إقامة روابط بمواضيع أخرى من جدول أعمال القرن ٢١، فإنه لم يركز لحد الآن على هذا المجال. فثمة حاجة الى تحديد هذه المجالات أو الأنشطة المعينة المتعلقة بإدارة المواد الكيميائية حيثما وُجدت الروابط (مثل القضايا التي تؤثر على صحة الإنسان) وإقامة حوار وتعاون مع المحافل أو المنظمات الأخرى في هذه المجالات حتى يتسنى تنسيق الجهود المشتركة التي تعود بالنفع المتبادل وتحقيق تقدم.

٢٠- كان إنشاء البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية في سنة ١٩٩٥ البادرة الدولية الوحيدة المتعلقة بالسلامة الكيميائية. ومازال المحفل يلعب دورا ضلائعيا في إعداد هذه الآلية التي ترمي الى تنسيق جهود المنظمات الحكومية الدولية في ميدان السلامة الكيميائية. والبرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية تعهد تعاوني مشترك بين المنظمات الحكومية الدولية التي تعمل مع بعضها البعض في إطار التفويضات الدستورية التابعة لها. كشركاء لتشجيع العمل الدولي. وتشترك في البرنامج ست منظمات هي برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة العمل الدولية ،منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية ،منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي وتم الشروع في عملية توسيع العضوية لأنضمام معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث. ويتم إنجاز الأعمال العلمية والتقنية للبرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية عن طريق الهياكل الموجودة للمنظمات المشاركة، إما بصفة فردية أو بصفة مشتركة. ويجوز القيام بأنشطة التنسيق مع المنظمات والمؤسسات أو

البرامج الأخرى المعنية بالسلامة الكيميائية ضمن إطار البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية، مثل معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث والإتحاد الأوروبي. وللبرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والمحفل الحكومي الدولي المعني بالسلامة الكيميائية أدوار ومسؤوليات مختلفة لكنها مرتبطة تُكمل بعضها البعض من حيث الجهود المبذولة لإنجاز أنشطة تعاونية ومنسقة على الصعيد الدولي.

٢١- نعرض فيما يلي الإنجازات التي حققها المحفل والشركاء والتحديات التي تواجههم في العديد من المجالات.

الإنجازات	التحديات
المجال البرنامجي ألف: توسيع نطاق التقييم الدولي للمخاطر الكيميائية والتعجيل به	
٢٢- بفضل الإتفاق على أهداف رقمية لتقييم مواد كيميائية إضافية ضمن إطارات زمنية محددة، استطاع المحفل الحكومي الدولي المعني بالسلامة الكيميائية أن يركز على جهود تعاونية بين الحكومات الوطنية والمنظمات الدولية وقطاع الصناعة. ولآستخدام التقييمات الوطنية ذات الجودة الرفيعة استخداما أفضل، أعد البرنامج الدولي للسلامة الكيميائية نوعا إضافيا جديدا من أنواع وثائق التقييم الدولية، وحاليا تُبذل الجهود الرامية الى إعداد عملية منسقة مرحلية لمعالجة موضوع المواد الكيميائية ومبيدات الآفات الموجودة تأخذ في الإعتبار أقصى حد لتقاسم الأعباء وأقصى حد لنتائج التقييمات. ولحد الآن، تم إنجاز ١١٩ تقييما من هذا النوع كما أن حظوظ البرنامج الدولي للسلامة الكيميائية وحظوظ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي في تحقيق الهدف المتمثل في إنجاز ٢٠٠ تقييم قبل نهاية سنة ١٩٩٧ تبدو جيدة.	٢٣- تتطلب عملية تقييم ٣٠٠ مادة كيميائية إضافية بحلول عام ٢٠٠٠، وهو الهدف المرسوم في البداية، من جميع المعنيين توفير موارد وبذل جهود إضافية.
٢٤- في سنة ١٩٩٦ نُشر جرد الإستعراضات النقدية بشأن المواد الكيميائية الذي أعده برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومركز الصناعة الكيميائية الأوروبي للإيكولوجيا والسميات. ووُضعت معايير عامة لآنتقاء المواد الكيميائية عن طريق مشاورة دولية.	٢٥- سيساعد المحفل الحكومي الدولي المعني بالسلامة الكيميائية على تحديد المرشحين لإجراء تقييمات المخاطر المستقبلية عن طريق المجموعات العاملة الإقليمية.
٢٦- ولم يتم إحراز تقدم ملموس في مجال الحصول من البلدان النامية على البيانات المتعلقة بتعرض الإنسان الى المواد الكيميائية وتوليدها والبيانات ذات الجودة الرفيعة المتعلقة بآثار المواد الكيميائية على الصحة. ولم تنق العديد من المسوح الصغيرة للحكومات الوطنية المتعلقة بجمع المعلومات عن أنواع بيانات تقييم المخاطر والوثائق المطلوبة إلا نجاحا محدودا جدا.	٢٧- ثمة حاجة الى القيام بأعمال متظافرة في هذا المجال.

الإنجازات	التحديات
المجال البرنامجي باء: تنسيق تصنيف المواد الكيميائية وتمييزها بالبطاقات	
٢٨- تم إحراز تقدم ملحوظ في إعداد نظام منسق عالميا لتصنيف المواد الكيميائية وتمييزها بالبطاقات. وشجع المحفل ورعى تنفيذ هذا العمل عن طريق فريق التنسيق التابع لبرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية المعني بنظم تنسيق تصنيف المواد الكيميائية ويعمل هذا الفريق جادة للإنتهاء من أعماله قبل المواعيد المحددة لإنجازها أي سنة ١٩٩٧ وسنة ٢٠٠٠. وأنجز كل من لجنة الأمم المتحدة للخبراء المعنية بنقل السلع الخطرة (الأخطار المادية) ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي (الصحة والأخطار البيئية) ومنظمة العمل الدولية (الإبلاغ عن الأخطار) القسط الأكبر من الجانب التقني لهذا العمل. هذا البرنامج مثال ايجابي على الدور التآزري الذي يلعبه المحفل على صعيد المجتمع الدولي.	٢٩- في بعض المجالات التي لم يتم فيها بشكل مرضي إحراز تقدم في العمل التقني، فإنه من المطلوب فرض النفوذ السياسي خلال السنة المقبلة.
المجال البرنامجي جيم: تبادل المعلومات بشأن المواد الكيميائية السمية ومخاطر المواد الكيميائية	
٣٠- يمكن لتبادل المعلومات، إذا تم بطريقة فعالة، أن يوفر أساسا سليما للعمل المتعلق بكافة جوانب السلامة الكيميائية. وقد قام المحفل بترويج هذه الفكرة عن طريق حلقات عمل وشرح انعقدت في الإجتماع الثاني للفريق ما بين الدورات وفي المحفل الثاني. وتنشر المنظمات الأعضاء في البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية جردا للمعلومات المهمة على شبكة الكمبيوتر الدولية وفي القرص المدمج للقراءة فقط وفي مطبوعات ووسائل نشر أخرى. وأحرزت شبكة المعلومات العالمية، التي هي مشروع لتبادل المعلومات عبر الإنترنت، نجاحا كبيرا في الحصول على تعاون المنظمات والبلدان ذات الصلة. ٣٢- وقد قدم المحفل، من خلال المناقشات التي جرت خلال الإجتماع الأول للفريق ما بين الدورات، توجيها عاما حول كيفية جعل الإجراء الطوعي الحالي للموافقة المسبقة عن علم لمنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة إجباريا. وينبغي الإنتهاء من المفاوضات قبل نهاية سنة ١٩٩٧. وفي إطار الإجراء الطوعي للموافقة المسبقة عن علم، تشارك ١٤٨ دولة التي عينت سلطات وطنية، وتلقت ٦٠ دولة أو أكثر تدريبا بخصوص تنفيذ وإدارة هذا الإجراء وذلك من خلال البرنامج المشترك لإدارة إجراء الموافقة المسبقة عن علم التابع لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بالتعاون مع معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث.	٣١- ينبغي القيام بالمزيد من الأعمال لضمان تلبية احتياجات الدول النامية من المعلومات، بما في ذلك تحديد نوع المعلومات المطلوبة وتحديد أنجع السبل لتوصيل المعلومات لمن يحتاجها. وينبغي على هذا الأخير أن يولي اهتماما خاصا لتبادل المعلومات بين البلدان وداخلها على حد سواء. ٣٣- تقديم الدعم الى الحكومات لضمان قدرتهم على بناء البنية التحتية اللازمة والإحتفاظ بها لدعم إجراء الموافقة المسبقة عن علم.

المجال البرنامجي دال: وضع برامج للحد من المخاطر

٣٤- أسدى المحفل النصح الى مجموعة واسعة من الأنشطة التعقبة باخذ من مخاطر المواد الكيميائية وشجع على التعاون بين الشركاء الذين لديهم القدرة على أنجاز مثل هذه الأنشطة. وعالجت المنظمات الأعضاء في البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية عددا من أولويات العمل في هذا المجال البرنامجي مثل الحد من مخاطر مبيدات الآفات والوقاية من الحوادث والإستعداد والإستجابة ومكافحة التعرض الى المواد السمية.

٣٦- وبرهن المحفل بصورة ملفة للنظر على الدور الخاص الذي يلعبه من خلال نشاطه المتعلق بالملوثات العضوية الثابتة. وأعد المحفل، بالتعاون مع البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية وبناء على طلب المجلس الحاكم لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، تقييما لإثني عشر ملوثا عضويا ثابتا ورفع توصيات بشأن الإجراءات الدولية اللازم اتخاذها، بما في ذلك إعداد صك قانوني دولي ملزم بشأن الملوثات العضوية الثابتة. وقد استطاع المحفل أن يستجيب لطلب برنامج الأمم المتحدة للبيئة في غضون سنة أو أكثر بقليل رغم عدم توفر الموارد الكافية، وأرسى العمل الأساسي للإتفاقية المتعلقة الملوثات العضوية الثابتة. ولولا اتباع نهج حديث في إنجاز هذا العمل، لآستغرق الأمر وقتا أطول وتطلب موارد مالية أكبر.

٣٨- وحقق المحفل نجاحا ملحوظا في مجال ترويج سجلات إطلاق الملوثات ونقلها. فمنذ سنة ١٩٩٤، والمحفل يُبلغ المشاركين من خلال اجتماعات الفريق ما بين الدورات عن قدرات سجلات إطلاق الملوثات ونقلها باعتبارها أدوات مرنة ذات فعالية كبيرة لتقييم أخطار المواد الكيميائية يُمكن تكييفها لتلبية احتياجات مجموعة واسعة من البلدان، بما في ذلك البلدان النامية والبلدان التي يمر اقتصادها بمرحلة انتقالية. ويوجد حاليا لدى ست دول سجلات عملية لإطلاق الملوثات ونقلها. وهناك ٣٠ بلدا بصدد إعداد سجلات إطلاق الملوثات ونقلها.

٤٠- وفيما يلي بعض المجالات ذات الأولوية التي حددها أكثر من فريق إقليمي واحد تابع للمحفل لكي يتخذ المحفل إجراءات بشأنها:

٤١- • يُعد وجود مخزونات كبيرة من المواد المتروكة في العديد من البلدان النامية والبلدان التي يمر اقتصادها بمرحلة انتقالية مشكلة خطيرة.

٣٥- من أصعب التحديات الباقية تشجيع كافة الشركاء (حكومات ومنظمات حكومية دولية ومنظمات غير حكومية) لتنظيم وتنفيذ تدابير إضافية للحد من المخاطر.

٣٧- ثمة حاجة الى وضع معايير سليمة لتحديد مواد كيميائية إضافية غير الملوثات العضوية الثابتة الإثنتي عشرة التي يمكن إدراجها في الإتفاقية العالمية المتعلقة بالملوثات العضوية الثابتة، وتحديد المواد الكيميائية غير الملوثات العضوية الثابتة التي قد تستدعي اتخاذ إجراء عالمي متظافر بشأنها.

٣٩- الإستمرار في رصد وتشجيع التقدم في هذا المجال وعلى الخصوص دعم مشاركة الجمهور ومنظمات العمال غير الحكومية مع الإعتراف بانشغالات الصناعة الكيميائية المتعلقة بالحاجة الى تكييف سجلات إطلاق الملوثات ونقلها حسب الظروف المحلية.

٤٢- • سيعمل المحفل بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة والمنظمات الأعضاء الأخرى في البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية ووكالات

٤٣- • ناقش المحفل الثاني موضوع التعاون بشأن البحوث في مجال المواد الكيميائية المعطلة لنغدد الصماء وتبادل المعلومات بشأنها.

بناء على تحقيق قام به برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ناقش المحفل الثاني خيارات لضمان التنفيذ الفعال للصكوك القانونية المتعلقة بالسلامة الكيميائية.

المساعدة المتعددة الأطراف وبنوك التنمية المتعددة الأطراف للبحث عن نهج منسق لمعالجة هذا المشكل والحيلولة دون إضافة مخزونات جديدة من المواد الكيميائية.

٤٥- • بعد الإحاطة علما بالدعوة التي وجهها المجلس الحاكم لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في دورته التاسعة عشرة الى المدير التنفيذي، بالتعاون الوثيق مع البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية.، لإعداد تقرير يوضح الخيارات لتعزيز التماسك والفعالية بين الأنشطة الدولية المتعلقة بالمواد الكيميائية، طلب المحفل الثاني من برنامج الأمم المتحدة للبيئة والبرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية أن يعجلا في أعمالهما حتى يكون التقرير جاهزا في الربع الثالث من سنة ١٩٩٨ لتقديمه الى لجنة المحفل الدائمة لآستعراضه في الإجتماع الثالث لفريق ما بين الدورات.

٤٤- قرر المحفل الثاني استعراض حالة العمل في الإجتماع الثالث لفريق ما بين الدورات الذي سينعقد في أواخر ١٩٩٨.

٤٦- عموما، قد تُسَهّل معالجة هذا النوع من المواضيع ضمن إطار المحفل عملية التوصل الى توافق الآراء قبل التطرق الى هذه المواضيع في مفاوضات أكثر رسمية.

المجال البرنامجي هاء: تعزيز القدرات والطاقات الوطنية في مجال إدارة المواد الكيميائية

٤٧- إن أحد المتطلبات الأولوية لكل حكومة تسعى الى الحد من مخاطر المواد الكيميائية هو وجود بنية تحتية قانونية وتنظيمية وإدارية لإدارة المواد الكيميائية إدارة فعالة. ويشجع المحفل التعاون الإقليمي والمساعدة الثنائية باعتبارهما وسيلتين هامتين لبناء هذه البنية التحتية.

٤٨- تم إحراز تقدم ضئيل نظرا لآفتقار السواد الأعظم من البلدان للقدرة الكافية لإدارة المواد الكيميائية أو الآليات التي تضمن الربط بين جميع الأطراف المشاركة في السلامة الكيميائية.

٤٩- شجع المحفل بنشاط إعداد موجزات بيانية وطنية شاملة تقيم قدرة البلد على إدارة المواد الكيميائية وتحديد المجالات التي تحتاج الى التحسين من خلال عملية استشارية مشتركة بين الوزارات كخطوة أولى أساسية نحو بناء القدرة اللازمة. ومن خلال برنامج أعده معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، في إطار البرنامج المشترك بين المنظمات، تحظى ٣٠ دولة نامية ودلة التي يمر اقتصادها بمرحلة انتقالية بالدعم للإنتهاء من الموجزات البيانية الوطنية قبل نهاية سنة ١٩٩٧. وهناك دول أخرى تقوم بإعداد مثل هذه الموجزات. وبصفة مؤقتة، قامت بعض البلدان بإعداد موجزات بيانية مصغرة تركز على الهيكل التشريعي للبلد وقدراته. وقد أعد أحد الأفرقة الإقليمية، الفريق الموسع للقارة الأمريكية، موجز إقليمي يقوم على أساس هذه المعلومات. وتم تقديم اجتماعات إقليمية لآسيا وأمريكا اللاتينية في المستقبل القريب. ويُعد هذا إنجازا مهما بواسطة الدعم والتشجيع الذي يقدمه المحفل.

٥٠- تحتاج العديد من البلدان الى إنشاء بنية تحتية أقوى من أجل توفير إدارة فعالة لمخاطر المواد الكيميائية. وسيحظى عملهم في المحفل بمساعدة مراكز التنسيق الوطنية ولجان التنسيق الوطنية المعترف بها على نطاق واسع والتي تملك سلطة تنفيذ برامج مراقبة المواد الكيميائية وإعداد موجزات البيانات الوطنية وتحديثها باستمرار. وسيحتاج المحفل الى لعب دور أكثر نشاطا في تشجيع وتنسيق تعزيز القدرات الوطنية لإدارة المواد الكيميائية، من خلال الأفرقة العاملة الإقليمية.

٥١- أثير موضوع المساعدة الثنائية لإدارة المواد الكيميائية في الإجتماع الثاني لفريق ما بين الدورات ومنظمة التعاون والتنمية في ميدان الإقتصادي وتم تقديم نتائج مسح أجرته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي في المحفل الثاني. ويُعد البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية تحليلا مفصلا لأنشطة بناء القدرة للمنظمات الأعضاء ولمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث. وسيكون التقرير جاهزا في منتصف سنة ١٩٩٧. وينبغي أن توفر هذه المعلومات أساسا قويا لمعالجة احتياجات بناء القدرة بصورة أكثر تنظيمية.

٥٢- ويمكن استخدام آلية المحفل لتحديد احتياجات التعاون التقني للدول بصورة أفضل وتسهيل إقامة إطارات للشراكة لقياس هذه الإحتياجات بالمصادر الممكنة للموارد التقنية والمالية. وستحتاج مثل هذه الشراكات الى توفير الموارد الوطنية لضمان التزام الحكومة الوطنية.

المجال البرنامجي واو : منع الإتجار الدولي غير المشروع بالمنتجات السمية والخطرة

٥٣- تتطلب معالجة هذا المشروع تشريعات فعالة لمراقبة المواد الكيميائية. وعندما سيتم سن مثل هذه التشريعات في عدد كاف من الدول، سيعمد المحفل إلى تقييم الحاجة إلى بذل المزيد من الجهود واتخاذ المزيد من التدابير بشأن هذا المجال البرنامجي

ثالثا: القضايا العالقة

٥٤- أحرز المحفل تقدما ملموسا منذ نشأته في سنة ١٩٩٤ كما أن هويته وغرضه معترف بهما على نطاق واسع. بيد أن هناك عددا من القضايا تتطلب حلولا من شأنها أن تعزز نجاحه في تحقيق أهداف جدول أعمال القرن ٢١.

• ٥٥- لم يوفر مستوى الدعم المالي للمحفل الدعم الطويل الأجل الذي تحتاجه الأمانة. وتلعب الأمانة دورا أساسيا في تحقيق أهداف الفصل ١٩. فالتمويل الصحيح والمتناسق أساسي لنجاح سير آلية عمل المحفل.

• ٥٦- للمحفل الحكومي الدولي المعني بالسلامة الكيميائية والمنظمات الدولية، وعلى الخصوص، البرنامج المشترك بين المنظمات لإدارة المواد الكيميائية، أدوار ومسؤوليات مختلفة ومنفصلة عن بعضها البعض.

• ٥٧- إن تمويل المشاركة الكاملة للدول النامية في أعمال المحفل كان أمرا صعب المنال. لذلك يُرحب بأي التزام طويل الأجل من قبل الشركاء لتقديم مساعدة.

• ٥٨- لم يكن تمويل الجهود الإقليمية في مستوى التزام أعضاء المحفل بأهمية البرامج الإقليمية ودون الإقليمية. ولحد الآن لم تفلح الأفرقة العاملة الإقليمية في تحديد الأولويات الإقليمية ودون الإقليمية المتعلقة بالمساعدة التقنية التي هي ضرورية لوضع استراتيجيات إقليمية لبناء القدرة ولتعبئة الموارد من الدول المانحة الممكنة لدعم هذه الجهود.

رابعا: التوجيهات المستقبلية

٥٩- يوفر المحفل آلية فريدة من نوعها وشاملة من أجل تنسيق الإجراءات الدولية المتعلقة بالمواد الكيميائية. وتساعد طبيعته غير المؤسسية والمشاركة الواسعة والمتساوية للعديد من الشركاء على تقديم الأجوبة والتقييمات بشأن المشاكل الصحية والبيئية التي تثيرها المواد الكيميائية.

٦٠- ولمة حاجة الى بلورة آليات تنفيذ مبادرات المحفل وتوصياته في السنين المقبلة. وفي حالة إذا ما تلقت الأمانة الموارد الكافية، فإنه بالإمكان وضع نهج محدد لضمان التعبير عن إرادة المحفل بصورة مرضية عن طريق الأعمال الضرورية في الساحة الدولية. وسيؤدي هذا الى بلوغ الآمال السامية لجدول أعمال القرن ٢١ لإدارة المواد الكيميائية على نحو سليم بيئيا.

٦١- كانت بداية المحفل موفقة حيث تم الشروع في حل مشاكل المواد الكيميائية بطريقة جديدة وخلاقة؛ كما أن المشاركة الكاملة للمشتركين تُبشر بمستقبل زاهر. كل ما نحتاجه الآن هو التزام أقوى من لدن كافة الشركاء سواء حكومات أو منظمات حكومية دولية أو منظمات غير حكومية.

خامسا: مقترحات الى الدورة الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة

إن المحفل الحكومي الدولي المعني بالسلامة الكيميائية (المحفل):

يؤكد من جديد على أهمية الفصل ١٩ من جدول أعمال القرن ٢١ ولذلك يوصي الدورة الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة بما يلي:

- أن تقر بأن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية أساسية للتنمية المستدامة وركيزة من ركائز صحة الإنسان والسلامة وحماية البيئة وإحراز النجاح فيما يتعلق بالفصول الأخرى من جدول أعمال القرن ٢١.

- أن تقر بأن المحفل الحكومي الدولي المعني بالسلامة الكيميائية، الذي أنشئ استجابة لطلب الحكومات المشاركة في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، قد تبلور ليصبح الإطار الشامل لوضع ودعم استراتيجيات وشراكات دولية بين الحكومات الوطنية والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية للإدارة السليمة للمواد الكيميائية وذلك من خلال عملية التوصل الى توافق الآراء.

- أن تقر بأن الحكومات وحدها لا يمكن أن تضمن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية. فهناك دور حرج يجب أن تلعبه جهود الصناعة الطوعية للعناية المسؤولة والإدارة الجيدة للمنتوجات والجهود الجماعية وجهود الضغط الذي يجب أن تقوم بها منظمات العمل والمنظمات غير الحكومية للمصلحة العامة والعمل الخاص للمنظمات العلمية والمنظمات الحكومية الدولية. فالإنجازات الكبيرة لا تتحق إلا عندما تتظافر جهود كافة الأطراف في إطار شراكة.

- أن تقر بأنه قد تم إحراز تقدم ملحوظ بفضل التعاون بين الشركاء في تحقيق أهداف الفصل ١٩. وعلى الأخص فيما يتعلق بما يلي:

  - تحديد المخاطر التي تهدد صحة الإنسان والبيئة والناتجة عن الملوثات العضوية الثابتة ؛
  - تعجيل التقييم الدولي لمخاطر المواد الكيميائية ؛
  - تنفيذ الإجراءات الطوعية عند التفاوض حول الصك القانوني الملزم للموافقة المسبقة عن علم ؛
  - إعداد سجلات إطلاق الملوثات ونقلها ؛
  - السير نحو نظام منسق عالميا لتصنيف المواد الكيميائية وتمييزها بالبطاقات ؛

- دعم المبادرات التي من شأنها أن تقلص الإعتماد على استخدام المواد الكيميائية (مثل مكافحة الآفات المتكاملة ؛
- والشروع في معالجة مشاكل مخزونات المواد الكيميائية المتروكة.

ورغم التقدم المحرز، ثمة أعمال كثيرة لم تنجز بعد وسيظل ذلك من الأولويات التي يجب الإهتمام بها حتى بعد عام ٢٠٠٠.

- أن تقر بان البحوث العلمية ستستمر في اكتشاف حقائق جديدة وستؤدي الى فهم أكبر لآثار المواد الكيميائية على صحة الإنسان والبيئة. وخير دليل على ذلك حجم البحوث العلمية التي تتكاثر بسرعة والتي تشير الى أن العديد من المواد الكيميائية قادرة على التأثير على وظائف الجسم التي تتحكم فيها الغدد الصماء. فثمة حاجة الى معالجة مثل هذه القضايا عن طريق البحث الذي يُفضي الى اتخاذ اجراءات استراتيجية لمعالجة هذه المخاطر.
- أن تعترف بالدور الطلائعي لتلك الحكومات والمنظمات التي دعمت عمل المحفل عن طريق جمع شمل الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ودعم البلدان والمنظمات التي ساهمت بسخاء عن طريق تقديم المساعدة الى الحكومات التي تحتاج الى المشاركة. أما باقي البلدان والمنظمات، فهي مدعوة الى المشاركة في تعزيز الإدارة السليمة للمواد الكيميائية عن طريق تبرعات مالية أو مساهمات معنوية.
- أن توصي بأن يضمن المانحون، بما فيهم بنوك التنمية المتعددة الأطراف، بأن تشمل سياسات التنمية والإستثمارات في البرامج والمشاريع التي تُعنى بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية دعم بناء القدرة للدول النامية والدول التي يمر اقتصادها بمرحلة انتقالية وذلك لضمان إدارة المواد الكيميائية على نحو سليم بيئيا.
- أن توصي بأن تكون الحكومات الوطنية قائدة في ميدان تعزيز جهود كافة الشركاء الرامية الى ايجاد طرائق مبتكرة لتوفير الموارد اللازمة للإدارة السليمة للمواد الكيميائية. وعلى الأخص، يجب التشديد على تحسين السلامة وترويج تكنولوجيا أكثر نظافة واعتماد مفاهيم للوقاية من التلوث وبناء القدرة.